
صيادو غزة
CISP
المنظمة الدولية للتطوير المتضامن
مكتب
المساعدات الإنسانية
المفوضية الأوروبية
echo



صور رسومات الحائط من عمل:

محمد ابو سل، فاخر عوض، أحمد الحواجري، محمد الحواجري، سعادة راضي، مها الداية، توفيق هلال، ظافر الحلو،
ماجد شلا، سمير الخلاق، عماد الحلو، أيمن عيسى، شريف سرحان، حازم حرب، بسام الحجار، هدى صالحة،
باسل العكلوك، سهيل سالم.

الاشخاص الذين ساهموا في هذا العمل

كايد حماد
عبد الحكيم ناصر
رانيه ارناؤوط
باسم شحادة
إرينه بريز سانز
لويزا رويدا سولوتشه
شكر للسيد: كيڤن برمودث

المؤلف: **أرتورو أفندنيو**

صور: **أرتورو أفندنيو**

الغلاف: أطفال الصيادين في ميناء غزة

تصميم: turbo-design

حقوق الطبع محفوظة © CISP,ECHO، ٢٠٠٤

تم انجاز هذا العمل بالتعاون مع مكتب الأتحاد الأوروبي للمساعدات الانسانية . أن الآراء المذكورة في هذا العمل يجب أن لا تعكس باي حال، الرأي الرسمي للأتحاد الأ وروبي.

المؤسسة الدولية لتطوير المجتمع - CISP

القدس
١٩ شارع المتنبي، وادي الجوز
تلفون: ٩٧٢ ٢ ٦٢٧٣٩٢٠
فاكس: ٩٧٢ ٢ ٦٢٧١٣٣٠
البريد الكتروني: cisp@palnet.com

ايطاليا
شارع جيرمنيكو، ١٩٢ -٠٠١٩٨ روما
تلفون: ٣٩ ٠٦ ٣٢١٥٤٩٨
فاكس: ٣٩ ٠٦ ٣٢١٦١٦٣
البريد الكتروني: cisp@cisp-ngo.org
الموقع الكتروني: www.cisp-ngo.org

مكتب المساعدات الانسانية (ECHO)

المفوضية الأوروبية
B-١٠٤٩ بروكسل
بلجيكا
تلفون: ٣٢ ٢ ٢٩٥٤٤٠٠ +
فاكس: ٣٢ ٢ ٢٩٥٤٥٧٢ +
البريد الكتروني: echo-info@cec.eu.int
الموقع الكتروني: www.europa.eu.int/comm/echo/index_en.html

بفن في فلسطين


هنادي غزة



الحاج محمد عبد الله عرفات أبو حصيرة، عجوز البحر البالغ من العمر مائة وثلاث سنوات ولد عام ١٩٠١ في الناحية الغربية من مدينة غزة والتي تسمى البحر حيث كانت غزة في تلك الأيام قرية صغيرة في الصحراء المحاذية للبحر الأبيض المتوسط، له من الأبناء ٦ ذكور و٤ إناث. يبلغ تعداد ذرية الحاج محمد الآن مائة واثنين وثلاثين نجلاً وحفيداً.

هذا الأمر لا غرابة فيه حيث أن الصيادين يعيشون في أسرٍ ممتدة كما وان غزة احد الأماكن الأكثر إنجابا في العالم.

رغم أن أبو حصيرة قد فقد شيئاً من سمعه وبصره إلا انه ما زال يتمتع بصحة جيدة وذاكرته ما زالت قوية خصوصاً فيما يتعلق بأصغر التفاصيل عن تاريخ العائلة والمدينة. يقول أبو حصيرة أن ذاكرته تحفظ له شبابه.

خرج أبو حصيرة للعمل منذ أن كان طفلاً حيث بدأ يعمل عتالاً لأكياس الشعير مثل والده على متن السفن البريطانية، ويقول أبو حصيرة متفاخراً: في البداية دفعوا لي ربع أجرة رجل ثم نصف أجرة رجل ثم حصلت على أجرة رجل كاملة وفي النهاية أصبحت رئيساً للصيادين.

"لم يكن الصيادون يمتلكون قوارب في تلك الأيام حيث كنا نصطاد بالشباك من على الشاطئ. كانت القوارب تستخدم فقط كوسيلة للنقل أو تأتي من الخارج محملة بالبضائع وحتى تلك القوارب كانت إما شراعية أو مجدافية وتتسع فقط ل (٤-١٠) أشخاص".

كان عدد الصيادين في غزة في تلك الأيام قليلا؛ يعرف بعضهم البعض جيداً... يقول أبو حصيرة: "كان صيادو غزة أيام جدي يعدون على أصابع اليد الواحدة، حتى أن جنوب قطاع غزة كان خالياً من السكان تقريباً و لم يكن هناك أي صياد".

يوجد في غزة الآن حوالي ٣٥٠٠ عائلة يعمل أفرادها في مهنة الصيد والتي يمارسونها في منطقة تقدر ب٤٥ كم هي طول الشواطئ الممتدة من بيت لاهيا شمالاً حتى رفح جنوباً.

يروي أبو حصيرة أنه وفي زمن الأتراك كانت الأرض المحاذية لشاطئ غزة ملكاً للمفتي عبد الحي، ويقول أذكر تلك الأيام السوداء كالقطران المليئة بالمشاكل... حيث كان الجوع سيد الموقف، وكان الأتراك يأخذون الرجال للمشاركة في حروب الإمبراطورية.. لكن الحياة الآن أكثر سوءاً لأنه لم تكن هناك أية حدود للبحر وكان الصيد مسموحاً من رأس الناقورة على حدود لبنان شمالاً إلى بورسعيد في مصر جنوباً.

عندما جاء البريطانيون تغيرت الحياة في غزة، في البداية "كان الخيالة الإنجليز يوزعون الغذاء على

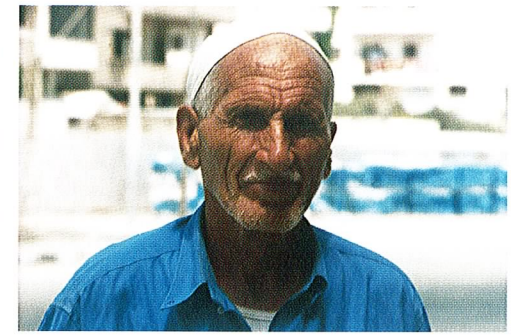


السكان ولكن بعد فترة وجيزة بدأوا يتصرفون كمحتلين فمنعوا تصدير البرتقال أهم محصول في فلسطين في ذلك الوقت".

أتذكر جيداً بداية وصول اللاجئين إلى غزة عام ١٩٤٨. كنت آنذاك في خان يونس أصطاد "الفري" وهو الاسم الذي نطلقه على الطيور التي تأتي مهاجرةً على شكل أسراب في موسم الخريف إلى بحر غزة. كان القادمون في حالة صعبة جداً لا يعرفون أين سيأوون وعوائلهم. أخذت بعضاً منهم إلى بيتي، بينما آويت البعض الآخر في المسجد حيث قمنا بتقسيم باحة المسجد إلى مجموعة من الغرف وذلك باستخدام أشرعة قواربنا، ثم قمنا بجمع الغذاء من عائلات غزة ووزعناها على أولئك المهاجرين.

بعض أولئك المهاجرين قدموا من عسقلان (اشكلون كما يسميها الإسرائيليون الآن) والبعض الآخر من يافا أو من أسدود. نتيجةً لذلك زاد عدد الصيادين في غزة..العديد من أحفادهم يشكلون مجتمع الصيادين في غزة هذه الأيام.

عندما دخل الإسرائيليون قطاع غزة سنة ١٩٦٧، كنا نُحمل البرتقال في الميناء وكنت في ذلك الوقت رئيساً لميناء غزة، أمرت العاملين أن يتركوا العمل ويذهبوا إلى بيوتهم ومكثنا كذلك لبضعة أسابيع.



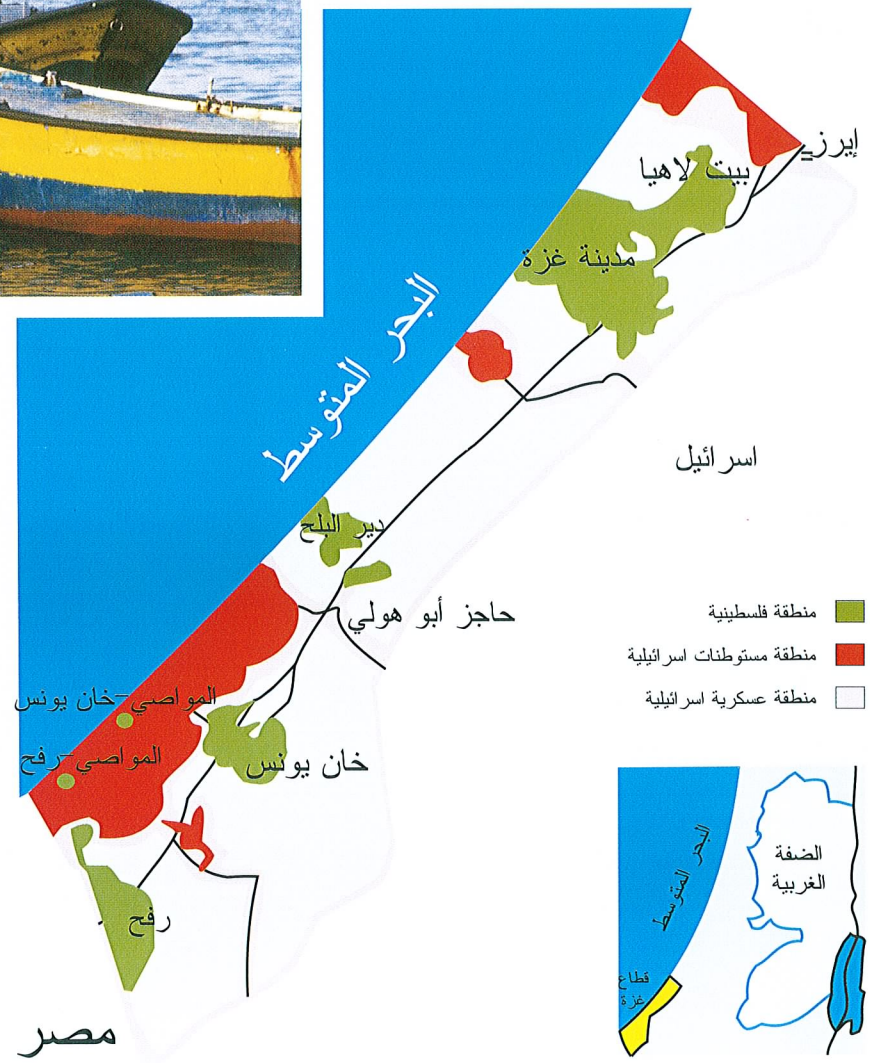
السيد نمر زغره

بعدها طلب موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك عقد اجتماع مع أبو حصيرة بصفته مسئولاً عن منطقة البحر والميناء.

أدى الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة إلى تغيير في الحدود حيث لم يعد ممكناً الإبحار إلى ابعد من رفح في الجنوب بينما الآن لا يسمح بالذهاب إلى ما بعد دير البلح بسبب وجود المجمع الاستيطاني "غوش قطيف".

أماكن تواجد الصيادين





مناطق الصيد الرئيسة الخمس في قطاع غزة هي: بيت لاهيا، مدينة غزة، دير البلح، خان يونس ورفح.

منذ شهر نيسان ٢٠٠٢ فُرض حظر تام على الصيد في جنوب قطاع غزة "رفح و خان يونس ومنطقة المواصي" وحظر مشدد على الصيادين في الوسط والشمال "في مدينة غزة ودير البلح وبيت لاهيا".



السيد يوسف الزهار

رفح:

أقصى جنوب القطاع على الحدود مع مصر، وهي مدينة رمادية انعكاسا للون بناياتها الإسمنتية ويبلغ عدد سكانها ١٤٠ ألف نسمة. يستطيع الناظر من أحد شُرفات تلك المنازل أن يتأمل البحر القريب مكاناً ولكنه لا يستطيع الوصول إليه بسبب وجود المجمع الاستيطاني (غوش قطيف).







في ابريل ٢٠٠٢ أعلنت سلطات خفر السواحل الإسرائيلية منطقة شواطئ رفح "منطقة عسكرية مغلقة"، ومنعت الصيادين والمستجمين كذلك من الوصول إلى هناك.

ظلت قوارب الصيادين راسية، وأدوات صيدهم ملقاةً على الشواطئ مما أدى إلى خرابها كما يقول رئيس نقابة الصيادين في رفح السيد يوسف الزهار.

خان يونس:

أكبر مدينة في جنوب القطاع وتقع على بعد ٢٥ كم إلى الجنوب من غزة، يقدر عدد سكانها بما في ذلك مخيم اللاجئين والقرى المحيطة بها حوالي ٢٥٨ ألف نسمة. وتعتبر خان يونس سوقاً مركزياً للخضروات التي تزرع في القُرى القريبة المجاورة.

كما أنها المدخل الوحيد المؤدي إلى منطقة المواصي والتي من خلالها فقط يمكن لصيادي خان يونس ورفح الوصول إلى البحر.

المواصي:

منطقة صغيرة محصورة بين كتلة غوش قطيف الاستيطانية والبحر، وهي عبارة عن شريط ساحلي ضيق عرضه ١ كم وطوله ١٤ كم ويبلغ عدد سكان هذا الشريط ٨,٢٠٠ نسمة، كان الصيد مصدر دخلهم الرئيسي تليه الزراعة...لكن الصيد أصبح محظوراً على الفلسطينيين هناك خلال السنوات الثلاث الماضية.

أقامت السلطات الإسرائيلية نقطة تفتيش على مدخل المواصي وأصبح الدخول إلى هناك فقط من خلال ذلك الحاجز العسكري. قام الجيش الإسرائيلي خلال سنوات الانتفاضة الثانية بتدمير ما لا يقل عن ١٢٠ من البيوت المتاخمة للحاجز بحجة أنها تعرقل العمل هناك وتحول دون ضبط حركة الدخول والخروج. وفقاً لما ذكره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

مارس الجنود الإسرائيليون وسائل سيطرة مختلفة على الحاجز مما يعني فترات انتظار طويلة جداً قبل التمكن من توصيل المواد الحيوية إلى سكان المواصي. وخصصت أياماً معينة، يمكن فيها إدخال البضائع والمواد الأخرى وكي تُنفذ ذلك اتبعت أسلوب Back to Back (تفريغ الحمولة من شاحنة إلى أخرى) حتى يتسنى تفتيشها وفحصها من قبل الجنود والكلاب.

الإغلاق المفروض على المواصي منذ شهر أبريل ٢٠٠٢ جعل الصيادين القاطنين خارج تلك المنطقة عاجزين عن ممارسة مهنة الصيد.

بعض صيادي خانيونس والذين لم يعد بمقدورهم الصيد وجدوا أنفسهم مضطرين لبيع السمك القادم من المناطق الشمالية مثل دير البلح وغزة.

دير البلح:

مدينة صيد صغيرة تشتهر بمزارع النخيل، تقع بين خانيونس وغزة، ولقد امتدت مزارع النخيل جنوبا باتجاه خانيونس. لم تفرض السلطات حظرا كاملاً على الصيد في دير البلح وقرية بيت لاهيا في الشمال أيضاً، ولكنها فرضت على كلتيهما قيوداً مشددة جداً أدت إلى انحسار حرية حركة الصيادين وتقليل قدرتهم على الصيد يوماً بعد يوم.

مدينة غزة:

أهم مدينة ومركز إداري في قطاع غزة، وأكثر مناطق العالم ازدحاما بالسكان، وبها أكبر تجمُع للصيادين في قطاع غزة يشمل أكثر من ١٥٠٠ عائلة في مخيم الشاطئ للاجئين.

يبلغ عدد سكان مخيم الشاطئ ٧٧ ألف نسمة، يشرف على البحر مباشرةً، جميع سكان المخيم يعملون إما في القوارب أو في إعداد الشباك على الشاطئ أو تجهيز أدوات الصيد لليوم التالي. حتى الأطفال يساعدون هنا وهناك، ينقلون اسطوانات الغاز إلى الحسكات، بعض الشباب يمارسون الصيد على الشاطئ حيث يلقون شباكهم إلى البحر ثم يجمعونها مرة أخرى.

يقع مخيم الشاطيء بالقرب من الميناء الوحيد في قطاع غزة حيث القوارب الصغيرة راسية، ويوجد هناك أيضاً سوق السمك المركزي "الحسبة" ومديرية الثروة السمكية وجمعية التوفيق التعاونية التي تقدم خدمات لأعضائها المشاركين فقط بما في ذلك الثلج اللازم لحفظ السمك.

كلتا المؤسستين (مديرية الثروة السمكية وجمعية التوفيق التعاونية) لديها مشاريع ومقترحات بحاجة إلى دعم المنظمات الدولية مثل بناء ميناء غزة. لكن معظم هذه المشاريع تعطلت وأعيق تنفيذها بسبب القيود المفروضة والعنف الذي مازال مستمراً منذ بداية الانتفاضة الثانية. فمثلاً تم تعطيل مشروع إنشاء ميناء غزة منذ شهر أكتوبر ٢٠٠٠ رغم وجود الدعم اللازم لذلك.

كل هذه العناصر مجتمعة شكلت الأزمة الاقتصادية المتردية في مدينة غزة وعمقت الفقر الذي ألقى بظلاله وبشدة على السكان ويتضح ذلك من خلال ارتفاع معدل البطالة. فالشارع الرئيس في مدينة غزة تحول إلى عنواناً للتسكع، فالناس يأتون من البحر إلى هناك بحثاً عن عمل بينما يذهب أهل المدينة إلى البحر بحثاً عن سبل البقاء ولا أحد يجد ما يبحث عنه.

بيت لاهيا:

هي قرية صيد تقع إلى الشمال من مدينة غزة، بعض السكان يعمل في الزراعة والبعض الآخر يمارس نشاطات الصيد.

يستخدم الصيادون في بيت لاهيا ألواحا مصنوعة من ألياف زجاجية تشبه ألواح التزلج على الماء أو يرمون شباكهم من الشاطئ إلى البحر.

مواسم الصيد: يكسب الصيادون في غزة معظم دخلهم السنوي أثناء مواسم السردين و تبقى قواربهم بقية العام بلا عمل و هناك موسمان لصيد السردين، يقول نادر العطار ٥٢ عام صياد من بيت لاهيا "هذان الموسمان هما الربيع و الخريف حيث تمر أسراب السردين المهاجرة بالقرب من شواطئ غزة".



الصيد في غزة



يعتبر بناء القوارب في غزة عملاً يدوياً وتقليدياً قديماً يقوم به خبراء أثناء جلساتهم الطويلة على الشاطيء أمام منشرة الخشب حيث يتم إعداد الألواح اللازمة لبناء اللنشات، يلتقي هؤلاء الخبراء في مجموعات من ٦ إلى ٧ أشخاص ويتبادلون المعلومات ويتحدثون عن تقنيات البناء المعقدة ولكن لا احد من هؤلاء الخبراء يستخدم خارطة في عملية البناء.

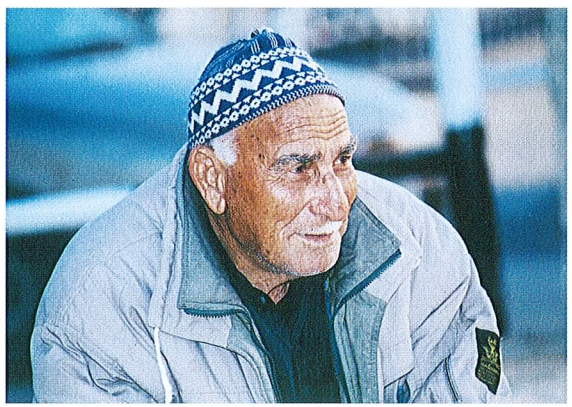


بهذه الطريقة يتم تناقل الفن التقليدي بين سكان البحر حيث يقوم خبراء تقنيات الإبحار بتبادل المعرفة مع خبراء بناء القوارب.

وعلى الشاطئ يتم تقطيع كتل الخشب الضخمة التي يتم شراؤها من إسرائيل إلى ألواح خشب رقيقة وذلك باستخدام منشاراً كهربائياً ثم يتم وصل هذه الألواح مع بعضها البعض لتشكيل الإطار الخارجي الذي سيصبح فيما بعد لنشاً جاهزاً.

تشترك مجموعة من الأسر في توفير المال اللازم لبناء مركب صيد يبنونه بأيديهم ويعملون فيه كشركاء غالبية صيادي غزة يستخدمون قوارباً تسمى "**حسكة شنشولة**" تسير بواسطة محرك خارجي ويعمل على متنها خمسة صيادين يتزلون إلى البحر ليلاً ويستخدمون لمبات غازية قديمة لتعطي ضوءاً ساطعاً يجذب السمك نحو القارب.

أربعة أو خمسة قوارب صغيرة بدون محرك تصاحب الحسكة شنشولة حيث مكان الصيد وتقوم الحسكة شنشولة ذات المحرك القوي بجر هذه القوارب الصغيرة إلى المكان المطلوب ويتم توزيع هذه القوارب بشكل دائري يفصل بينها مسافة ٢٠٠-٤٠٠ متر فتشكل حلقةً من البقع الضوئية تساعد الحسكة شنشولة من خلال لمبات الغاز المضيئة عليها في جذب السمك ثم في جمع الشباك وتحميل ما يتم صيده من أسماك.



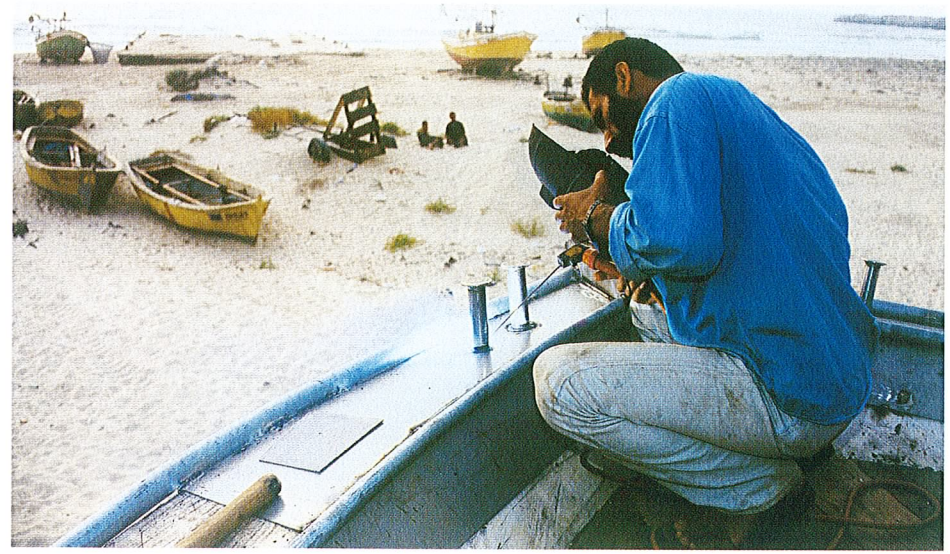


على امتداد شواطئ غزة يمكن مشاهدة الصيادين والأطفال وهم يصطادون باستخدام شباك تلقى إلى البحر من على ألواح خشبية صغيرة تسمى "حسكة مجداف" وهي تسير على طول الشاطئ باستخدام المجاديف. غالبية هؤلاء الصيادين لا يملكون قوارب وليس لديهم رخص صيد كذلك، إلا أنهم أدركوا مؤخراً أهمية الحصول على رخص صيد وباشروا باستصدار هذه الرخص من المديرية العامة للثروة السمكية.

تطالب السلطات الإسرائيلية الصيادين إبراز هوياتهم للبحرية الفلسطينية في كل مرة ينزلون فيها إلى البحر ولا تكف دوريات خفر السواحل الإسرائيلية عن مراقبة حركة الصيادين الفلسطينيين أثناء عملهم في البحر.

ويتم تمييز الصيادين والمناطق التي ينتمون إليها بواسطة أرقام الرخص وألوان القوارب وبحسب أبو حصيرة الذي يقول "منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام ١٩٦٧، صدرت أوامر بضرورة طلاء القوارب بألوان مختلفة حسب المناطق التي تتبعها، فتطلى قوارب غزة باللون الأصفر بينما تطلى قوارب دير البلح باللون الأخضر و خان يونس باللون البرتقالي و رفح باللون الأبيض".

وبهذا يتمكن خفر السواحل الإسرائيليون من التعرف على القارب والمنطقة التي يسمح له الصيد فيها وما زالت هذه الإجراءات متبعة حتى الآن.



المشاكل



بعكس مناطق العالم الأخرى، المشكلة الرئيسة هنا ليست في الصيد ذاته و لكن في القيود المفروضة عليه.

يقول أبو حصيرة" عند قدوم السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ لم يكن مسموحا في البداية للقوارب عبور الشواطئ المحاذية للمستوطنات الإسرائيلية و زادت حوادث اعتقال الصيادين و إطلاق النار عليهم من قبل الجيش الإسرائيلي".

و يضيف الحاج أبو حصيرة "ما كان ممكنا صيده في يوم واحد أيام الحكم المصري لغزة لا يمكن صيده الآن في شهر، أتمنى أن نعيش بسلام كما كنا في الماضي".

البيئة

يقول رئيس مديرية الثروة السمكية السيد طارق صقر بان كل مناطق شرق البحر المتوسط بما فيها شواطئ غزة تعتبر مناطق صيد فقيرة مقارنةً مع باقي مناطق حوض البحر المتوسط، السبب الرئيسي لذلك تاريخي يعود لبناء السد العالي في أسوان بمصر عام ١٩٧٠ حيث كان الفيضان السنوي للنيل في الماضي يجلب معه إلى البحر المتوسط كميات من الطمي تجتذب إليها كميات كبيرة من الأسماك، أما بعد بناء السد فلم يعد هناك فيضان و لا طمي يتدفق إلى البحر و بالتالي قلت كمية الأسماك.

هذه الندرة في تواجد الأسماك أجبرت صيادي غزة على أن يكونوا خلاقين فقاموا بابتداع أدوات جديدة تساعد على زيادة كمية الصيد مثل "شباك الإحاطة".

المشاكل الاجتماعية

أثرت القيود الإسرئيلية تأثيراً مدمراً على قطاع الثروة السمكية، حيث حرمت ٣٥٠٠ عائلة تعمل في الصيد من مصدر رزقها الوحيد و أصبحت مئات القوارب راسية على الشواطئ دون عمل.

عاطف عبيد القرعان صياد من دير البلح وأب ل ١٢ ولد يقول "معظم الأيام نصطاد في المياه الضحلة... مضى أكثر من شهر و أنا اذهب يومياً من الخامسة صباحاً حتى الخامسة مساءً إلى البحر و أعود إلى البيت فارغ اليدين و لهذا قررت عدم الذهاب إلى البحر للصيد".

"أنا اعتمد الآن كلياً على المساعدات الإنسانية رغم أن هذه المساعدات غير كافية لإطعام أسرتي، يشكو القرعان من ثقل المسؤولية و الفواتير المتراكمة عليه خاصةً أن أطفاله الأربعة ما زالوا يتعلمون في المدارس... هذا العام لم استطع دفع الرسوم المدرسية و لم يذهب الأولاد إلى المدرسة إلا بعد أن حصلت على إعفاء بواسطة نقابة الصيادين، ولا أدري ماذا سيحدث العام القادم، على الأرجح لن أتمكن من الاستمرار في تعليمهم.

"لقد اخترت هذا العمل لأنه لا يوجد بديل آخر ومنذ أن قلصت السلطات الإسرائيلية عدد التصاريح لم أعد قادراً على الاستمرار في عملي داخل منطقة ايرز الصناعية"، يضيف القرعان .

صياد آخر من دير البلح هو العبد نصرالقرعان يقف بجانب قاربه الكبير الذي لم يعد قادراً على



استخدامه ثم ينظر إلى أبنائه الجالسين على الشاطئ، هذا الرجل البالغ من العمر سبعين عاماً ينظر ثانيةً إلى البحر و يقول "هذا البحر الذي كان في يوم من الأيام يشغل خمسين فرداً من عائلتي دون عناء،..... إنه بحر واسع جدا و لكنه أصبح بالنسبة لي ضيقاً جدا".

العبد نصر القرعان أب لسبعة أبناء جميعهم صيادون "نذهب إلى البحر هذه الأيام قبل طلوع الشمس و نظل هناك حتى مغيبها جالسين على الشاطئ دون أن نفكر في مجرد النزول إلى البحر لأننا نعرف سلفاً بأننا لن نصطاد سمكة واحدة، كما أنه ليس لدينا ثمن الوقود اللازم لتشغيل حسكاتنا الخمس الراسية الآن على الشاطئ في دير البلح.

الصيادون هنا بالكاد قادرون على تأمين غذائهم اليومي، يعتمد جميعهم تقريباً على الصيد كمصدر للرزق و ليس لديهم الخبرة لممارسة أي مهنة أخرى.

"قبل أسبوعين جاء موظفو البلدية و قطعوا التيار الكهربائي عن بيتي لأنني لم ادفع الفواتير المتراكمة". يقول العبد نصرالقرعان.

العبد نصرالقرعان يعمل في الصيد منذ خمسين عاما و البحر هو عالمه يقول "لقد فَتحتُ عيني على البحر، ليس لي مكان آخر أقصده، لقد وُلِدتُ هنا وأنوي الموت هنا أيضا"

التهديدات الجسدية

منذ بداية الانتفاضة الثانية و الصيادون في مناطق المواصي و دير البلح و مدينة غزة يتعرضون إلى إعتداءات شبه يومية مثل مصادرة قواربهم، اعتقالهم وإطلاق خفر السواحل النار عليهم عدة مرات يومياً بحسب تقارير الصيادين و شهود عيان بما في ذلك عمال الإغاثة.

عدنان الأقرع ٤٢ عام صياد من دير البلح يقول أن الصيادين لم يتمكنوا من النزول إلى البحر لعدة أيام بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة و يضيف قائلاً " لقد اعتقل جنود خفر السواحل الإسرائيلية هذا العام ما لا يقل عن ٣٠ من زملائي و قاموا بمصادرة القوارب و الشباك و المحركات التي بحوزتهم واقتادوهم إلى سجن عسقلان".

سليم العطار ٥٤ عام صياد من بيت لاهيا يرتشف الشاي و هو يروي قصة اعتقاله من قبل خفر السواحل هذا العام.

"بينما كنت أصطاد بقاربي داخل المنطقة المسموحة اقتربت مني دورية بحرية إسرائيلية و باشرت بإطلاق النار على القارب، أمرني الجنود عبر مكبر الصَوت أن اخلع ملابسي و اسبح نحوهم، و لما وصلتهم قاموا باعتقالي و قادوني إلى أحد سجون المنطقة الصناعية "ايرز" و اجبروني على دفع ٢٠٠ دولار أمريكي غرامة قبل إطلاق سراحي بعد أسبوع".

سليم لا يعرف حتى الآن أي سبب لهذه المعاملة غير المبررة من قبل الإسرائيليين.

تقوم الدوريات البحرية الإسرائيلية بتدمير القوارب و الشباك المنصوبة داخل البحر.

و أحيانا أخرى تقوم بسحب الشباك ورميها داخل المنطقة المحظورة أو يلقون عليها مرساة كبيرة تدمرها أو تلحق بها تلفاً كبيرا.

يقول هشام العطار ٢٥ عام من بيت لاهيا و يعمل صياد منذ سبع سنوات: إنهم فقط يريدون إزعاجنا خلال مواسم الصيد و حتى أثناء الفترات التي يسمح لنا الصيد فيها تكون مناطق الصيد محدودة جداً لا تتعدى ٢ ميل بحري.

"المياه هنا ضحلة لا يوجد بها صخور تتجمع فيها الأسماك"، أضاف هشام و هكذا لم يتمكن الصيادون في غزة خلال السنوات الثلاثة الماضية من الاستفادة من مواسم السردين حيث أن معظم السردين يتواجد على مسافة أبعد من ال ٣-٦ أميال المسموح بها.

التسويق

يواجه الصيادون صعوبات في تسويق صيدهم لإنَ غالبية سكان غزة الآن فقراء غير قادرين على شراء السمك، واعتاد الصيادون أن يبيعوا صيدهم في سوق السمك بغزة (الحسبة) الكائنة بالقرب من الميناء أو كلٌ في منطقته.



هشام العطار يبيع السمك الذي يصطاده في قريته بأسعار رخيصة و يقول الناس هنا فقراء جدا و ليس لديهم نقود لشراء السمك كما أنني لا أستطيع أن اذهب و أبيع سمكي في غزة لان المواصلات مكلفة.

الحصار

تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٠ كم مربع و يقطنه حوالي مليون وربع المليون فلسطيني، بالإضافة إلى ٧٥٠٠ مستوطن إسرائيلي موزعين على ٢٣ مستوطنة تشكل عقبة أمام الصيادين الفلسطينيين لأنها تحتل معظم السواحل الجنوبية لقطاع غزة.

في عام ٢٠٠٠ و بعد اندلاع الانتفاضة الثانية تحديداً أغلقت إسرائيل جميع نقاط العبور إلى غزة و فرضت حصاراً بحرياً مما أدى إلى محاصرة معظم السكان بما في ذلك الصيادين و بقائهم داخل القطاع.

الأمر الذي أجهد قطاع الثروة السمكية في غزة هو الحصار البحري المفروض على مسافة ٤٥ كم التي تشكل الشريط الساحلي للقطاع مما أدى إلى حرمان الصيادين من مصدر دخلهم الوحيد.

يقول السيد يوسف الزهار رئيس نقابة الصيادين في رفح:

"إن الحصار المفروض على جنوب قطاع غزة منذ ابريل ٢٠٠٠ جعل الصيادين يواجهون ظروفاً معيشية صعبةً جداً بسبب حرمانهم من الوصول إلى مصدر رزقهم و منعهم من الإعتناء بقواربهم الراسية على الشاطئ داخل المنطقة المحظورة".

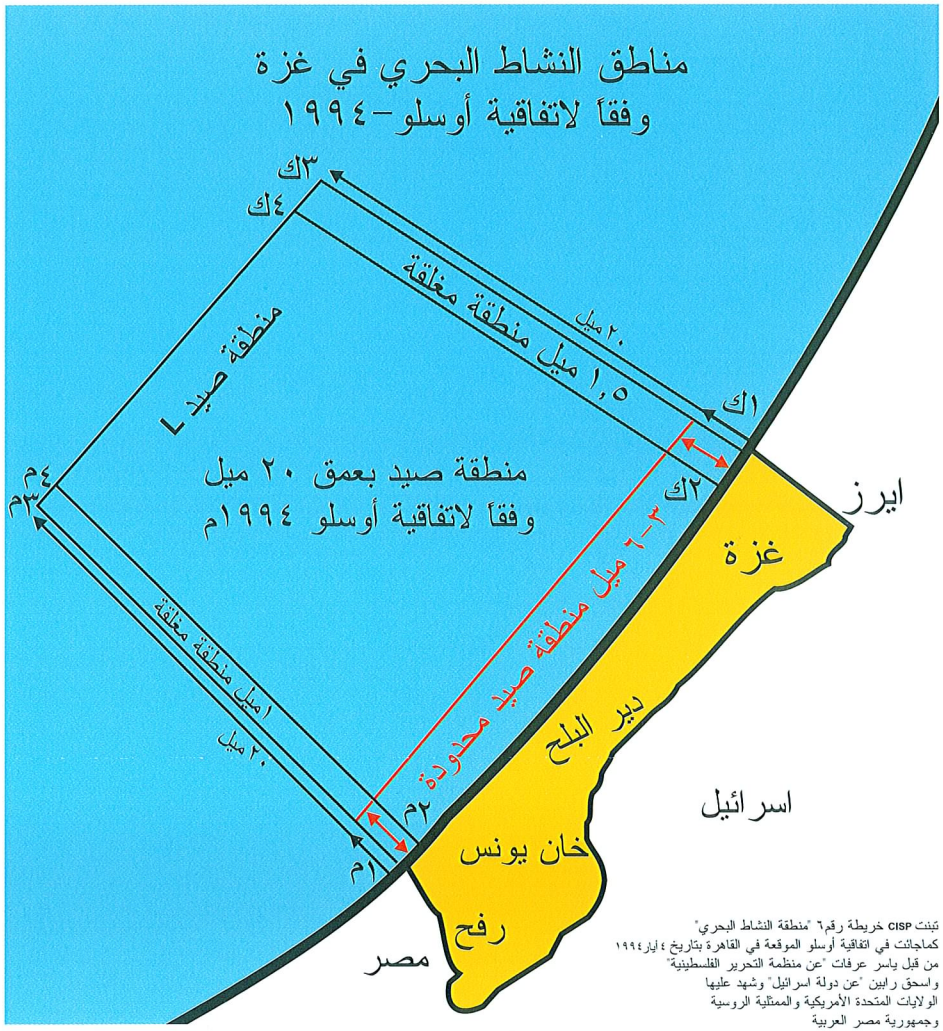
في مناطق شمال قطاع غزة يسمح للصيادين الوصول إلى البحر، لكن على مدار السنوات الثلاثة الماضية لجأت السلطات الإسرائيلية إلى إغلاق البحر أمامهم لعدة أسابيع أو حتى لعدة أشهر.

قامت السلطات الإسرائيلية كذلك بتقليص المنطقة المسموح للفلسطينيين ممارسة الصيد فيها من ٢٠ ميل بحري كما ورد في اتفاقية اوسلو إلى (٣-٦) ميل بحري لكن الأسماك في هذه المناطق نادرة الوجود كما يقول عاطف الأقرع صياد من دير البلح.

هذه الإجراءات و القيود الإسرائيلية أدت إلى انخفاض حاد في كمية الأسماك الواردة إلى الأسواق المحلية و بالتالي ارتفاع أسعارها.

كانت اسماك غزة توزع عادةً على أسواق الضفة الغربية و لكن نتيجةً للقيود الإسرائيلية المفروضة حالياً لم تعد تصل اسماك غزة إلى هناك، كما أن كميات الصيد أصبحت قليلةً جداً و لم تعد تكفي حتى للسوق المحلي، هذا بالإضافة إلى مشكلة إغلاق الحدود مع إسرائيل.

هذه القيود أدت إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصيد في الدخل القومي، حيث تراجعت بنسبة ٧٥٪ ."كانت في الماضي تقدر بحوالي ٤٪ والآن لا تتعدى نسبة ١ ٪".



تبنت CISP خريطة رقم٦ "منطقة النشاط البحري"
كماجائت في اتفاقية أوسلو الموقعة في القاهرة بتاريخ ٤ ايار١٩٩٤
من قبل ياسر عرفات "عن منظمة التحرير الفلسطينية"
واسحق رابين "عن دولة اسرائيل" وشهد عليها
الولايات المتحدة الأمريكية والممثلية الروسية
وجمهورية مصر العربية



نقابة الصيادين العامة



السيد نزار عياش

نزار عياش من دير البلح يعمل صياداً منذ ٣٦ عام و يشغل منصب رئيس نقابة الصيادين العامة في قطاع غزة الآن، تطوع عياش للقيام بهذا العمل بالإضافة إلى عمله كصياد، حيث ينتهز الفرصة و يستغل الأيام التي يُمنع فيها الصيد لإتمام مهامه النقابية.

من مقر النقابة في دير البلح يقوم بالتنسيق مع رؤساء النقابات الفرعية في كل من غزة و خانيونس و رفح. معظم أعمال النقابة تتم عبر الهاتف منذ أن أغلق الجنود الإسرائيليون نقطة التفتيش الرئيسة "أبوهولي" التي تقسم قطاع غزة إلى قسمين. هذا التقسيم يغلق المدخل الوحيد إلى خان يونس ورفح ويجعل من الصعب على عياش الوصول إلى زملائه في جنوب قطاع غزة. يتم انتخاب هيئة النقابة العامة للصيادين مرة كل ٤ سنوات . "يتم تمويل النقابة من خلال اشتراكات الأعضاء"، يقول عادل مقداد أمين سر النقابة ثم يستطرد قائلاً "هناك


السيد محمد بصلة

حاجة ماسة إلى دعم موازنة النقابة كي تتمكن من تغطية حقوق الصيادين ومطالبهم الاجتماعية. تقدم النقابة بطاقات تأمين صحي للصيادين رغم موازنتها المحدودة حالياً".

ويؤكد عدنان الأقرع مسئول الشئون الاجتماعية بأن أعضاء النقابة يعانون من مشاكل اجتماعية عديدة بسبب نقص الدخل مما يؤثر على جوانب حياتهم المختلفة ويضيف عدنان الأقرع أن النقابة تحاول مساعدة الأسر الكبيرة الممتدة والتي تعيش في بيوت صغيرة وتقدم لهم الرعاية الصحية ورسوم التعليم أيضاً.

يقول عياش بأن النقابة تقدم الخدمات لأعضائها من خلال المساعدات الطارئة و مشاريع التعاون الدولية، ولقد تم تعزيز القدرات الإدارية للنقابة من خلال المشاركة في تطبيق البرنامج الغذائي الممول من قبل (ECHO).

و من الجدير بالذكر بأننا نُثمن عالياً الزيارة التي قام بها وفدان من الإتحاد الأوروبي لغزة و يضيف عياش "لقد التقوا بنا و ابدوا تعاطفهم و تضامنهم مع مشاكلنا".


ABUTAH

مديرية الثروة السمكية


السيد طارق صقر

تأسست المديرية العامة للثروة السمكية عام ١٩٩٥ مباشرة بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية و هي دائرة تابعة لوزارة الزراعة و لها دور حيوي في تطوير قطاع الثروة السمكية في غزة حسبما يقول مديرها العام السيد طارق صقر.

لقد كان حجم الاستثمارات ينمو بسرعة هائلة في بداية السلطة الوطنية الفلسطينية حيث كان بمقدور الصياد أن يوفر من دخله كل ١٣ شهرا ما تم صرفه من راس ماله ثمنا لشراء القارب و معدات الصيد التابعة له و نتيجة للظروف الحالية اصبح الصياد في حاجة إلى ٨ سنوات من العمل المتواصل كي يوفر هذا المبلغ.

لم يعد الصياد قادراً على مجرد شراء الوقود و الشباك أو أي معدات أساسية أُخرى. و يضيف صقر قائلا: "هذا الوضع دفعنا إلى البحث عن وظائف بديلة من خلال تنظيم ورش عمل خاصة لتعليم الصيادين صيانة القوارب و حل المشاكل التقنية و إعادة بناء القوارب".

يقول السيد صقر:"سيصبح الصيادون قادرين على القيام بأعمال الصيانة بأنفسهم".

إن الهدف من مثل هذه المشاريع هو تخفيف معاناة الصيادين الناجمة عن هذا الوضع السيء، و يشدد على أهمية تطوير ميناء غزة و يقول "مشكلة عدم وجود ميناء أجبرتنا على استخدام البلدوزارات لسحب القوارب إلى الشاطيء مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بها كونها مصنوعة من الخشب، الميناء سوف يمكننا من استخدام قوارب مصنوعة من الحديد و الآن نحن عاكفون على إنشاء نظام سكة حديد داخل الميناء كي يصبح بمقدور الصيادين سحب قواربهم إلى الشاطيء و إعادتها إلى البحر و من هنا يصبح استخدام البلدوزارات غير ضروري في المستقبل".

النساء

قامت المديرية العامة للصيادين بتنفيذ مشروع لفائدة نساء الصيادين في غزة، حصلت نساء الصيادين في غزة من خلال هذا المشروع على تدريبات عملية حول تدبير مصادر دخل بديلة مثل الخياطة و إنتاج الغذاء و تضمنت هذه الدورات كذلك تدريب النساء على مهارات قيادية بهدف التأسيس لنقابة نسوية شبيهة بنقابة الصيادين. سيكون هدف هذه النقابة النسوية تعليم عضواتها مهارات الحصول على المال اللازم لدعم عائلتهن أثناء الإغلاقات التي تفرض على البحر.

"لقد توصلنا الى صيغة اتفاق مع برنامج الغذاء العالمي (WFP) ينص على شراء الأغذية التي ستنتجها تلك النسوة و تضمينها سلة الغذاء وتوزيعها على العوائل المحتاجة"، يقول السيد صقر.

مستوى الاستهلاك

تشيرالإحصائيات الخاصة بالمديرية العامة للثروة السمكية إلى أن مستوى استهلاك الفرد السنوي من السمك في غزة كان في الماضي ٣,٨ كغم و لكنه الآن اقل من ١ كغم.

و يقول السيد طارق صقر"نأمل أن نصبح قادرين على استرداد مستوى الإنتاج الطبيعي كما كان عليه في السابق في اقرب فرصة".


2-089-5

مشروع الصيادين



"رغم أننا نعيش بجانب البحر إلا أننا لم نعد نعتمد على الصيد" يقول محمد بصلة يعمل صيادا منذ ثلاثين عاما و قد نجح في الحفاظ على علاقة طيبة مع عائلات الصيادين في غزة من خلال عمله كسكرتير لنقابة الصيادين العامة.

تعاني عائلات الصيادين من عدم كفاية الغذاء اليومي. لقد أدت الإجراءات والقيود المشددة المفروضة على الصيد من قبل الإسرائيليين إلى انخفاض مستوى استهلاك أسر الصيادين الغذائي.



السيد عبدالناصر ماضي

"في معظم الأيام يعود الرجال إلى بيوتهم فارغي الأيدي دونما مال أو سمك... في الحقيقة أنهم يعودون أحيانا مثقلين بديون ناجمة عن شراء وقود المراكب التي لم تثمر شيئاً"، تقول زهيرة حسن أبو جياب زوجة احد الصيادين.

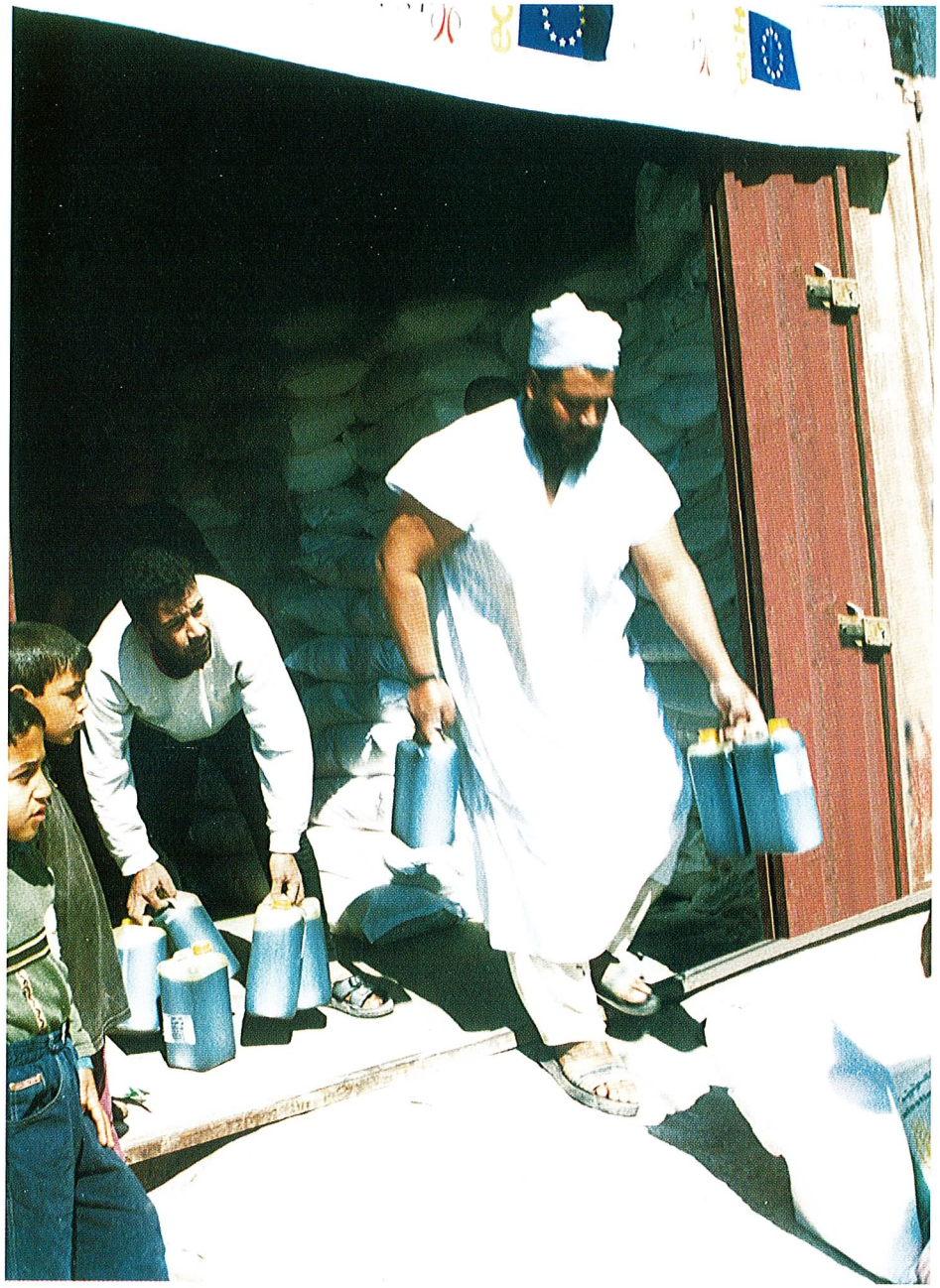
زوجات الصيادين مسئولات عن تدبير الغذاء لعائلاتهن الممتدة حيث اعتدن إضافة السمك إلى الوجبة يومياً والآن يواجهن صعوبات في ذلك.

فاطمة محمود عياش أم لتسعة أولاد تحتاج إلى استخدام إبداعها لتوفير الطعام لهم حينما لا يكون سمك في البيوت. تقول: خلال الشهرين الماضيين لم يتمكن زوجي من جلب حتى ولو سمكة واحدة وسنظل دون سمك حتى يحل موسم السردين القادم.

خيرية مصطفى بصلة تذهب إلى سوق دير البلح للبحث عن غذاء تقول "أفضل الخضروات تأتينا من خانيونس ورفح ولكن عندما يغلق حاجز أبو هولي نضطر لشراء خضروات دير البلح التي غالباً ما تكون هزيلة وغالية الثمن".

"أطبخ أصنافاً فلسطينية تقليدية "مجدرة" وهي عبارة عن أرز وعدس "ملوخية" وهي خضار خضراء شبيهة بالسبانخ أو"بامية" مع الأرز وأقوم بصنع الخبز يومياً لإفراد عائلتي التسعة.

إن عدم الثقة بالقدرة على توفير الغذاء اللازم لليوم التالي أمرمقلق للآباء ويسبب لهم التوتر الدائم. ومن اجل تخفيف معاناة الصيادين شرعت (CISP) في تطبيق مشروع توزيع مواد غذائية على عائلاتهم بدعم من اللجنة الأوروبية للمساعدات الإنسانية (ECHO) بالتعاون مع نقابة الصيادين العامة. كل سلة غذائية تحتوي على: زيت زيتون وأرز و دقيق وعدس و ملح وسكر وقد تم توزيعها على حوالي ٣٥٠٠ أسرة تعتاش من مهنة الصيد في جميع أنحاء قطاع غزة.



التطبيق

اللجنة التنفيذية للنقابة العامة للصيادين وممثلوها في رفح وخان يونس ودير البلح وغزة قاموا بدور فاعل في تنظيم المشروع وساهمت في المشروع كذلك لجنة من صيادي بيت لاهيا.

حصل هذا المشروع على تأييد ودعم المنظمات والمؤسسات الفلسطينية المختلفة مثل إتحاد لجان العمل الزراعي و جامعة الأزهر و الجامعة الإسلامية و وزارة الزراعة في كل من غزة ورام الله والمديرية العامة للثروة السمكية في قطاع غزة.

عملت (CISP) عن قرب مع خبير المديرية العامة للثروة السمكية السيد عبد الناصر ماضي في جمع المعلومات وإعداد التقارير ورفعها إلى المؤسسات الدولية والتي تشرح المشاكل التي تواجه قطاع الصيد في غزة.

قامت لجنة مشتركة من النقابة العامة للصيادين وطاقم من (CISP) بتوزيع المواد الغذائية وتم تشكيل مجموعات مختلفة من أجل توزيع الكوبونات و تحميل وتفريغ سلال الغذاء وفريق آخر لمراقبة وتنسيق عملية التوزيع. لقد أتاح هذا المشروع فرصة طيبة لمجتمع الصيادين في بيت لاهيا للاتصال بنقابة الصيادين العامة والهيئة العامة للثروة السمكية.

أما بالنسبة ل(CISP) فقد كان تطبيق هذا المشروع بمثابة فرصة ثمينة للعمل مباشرة مع صيادي قطاع غزة. تبادل المعلومات والخبرات الإيجابي حفز (CISP) على حث المانحين للاستمرار في تقديم الدعم لقطاع الصيد في غزة، وكان المشروع كذلك بمثابة قاعدة لتطبيق مشاريع مستقبلية لتطوير مجتمع الصيادين في قطاع غزة.

الأمن الغذائي في فلسطين

على رأس أولويات ECHO



هناك مفارقة في وضع الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فرغم أن المواد الغذائية متوفرة بشكل عام إلا أن سبل الحصول عليها آخذة في الانحصار بشكل متزايد بسبب القيود الجغرافية والاقتصادية، مثل القيود المفروضة على حرية تنقل السكان والبضائع حيث يواجه المزارعون صعوبات كبيرة في الوصول إلى مزارعهم وفي نقل منتجاتهم إلى الأسواق، وكذلك إلحاق الضرر ببيوت السكان وممتلكاتهم وتقليص فرص العمل في إسرائيل وفي القطاع الخاص الفلسطيني ولقد تعطل الاستثمار وخصوصا في مجال الزراعة، وارتفع معدل البطالة إلى مستويات دراميتيكية حيث يعيش ٦٠٪ من السكان الآن تحت مستوى خط الفقر.

وإذا ما كان البعض مازال قادرا على تدبير أموره في ظروف صعبة من خلال المصادر الشحيحة، إلا أن قدرة الكثيرين على استعادة عافيتهم أصبحت ضعيفة، وانحسرت آليات التغلب على المشكلات إلى أدنى مستوياتها، واضطرت العائلات إلى تقليل مصروفاتها على الغذاء مما أثر على كمية ونوعية الغذاء المستهلك، وكذلك مصروفات العلاج الأمر الذي كان له تأثيرا موهنا على أمنهم الغذائي، وكان الشيوخ والأطفال هم الأكثر تأثرا.

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حوالي ٤٠٪ من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (١,٤ مليون نسمة) قد فقدوا أمنهم الغذائي وان ٣٠٪ آخرين (١,١ مليون نسمة) مهددون بأن يصبحوا كذلك إذا ما استمرت الظروف الحالية كما هي.

إن خطر فقدان الأمن الغذائي عموما هو خطر حقيقي قائم بالفعل ويهدد حوالي ٧٠٪ من سكان الأراضي الفلسطينية، إن رد الفعل على هذا الوضع المنذر بالخطر من قبل مجلس المساعدات الإنسانية (ECHO) التابع للاتحاد الأوربي جمع بين تزويد السكان بالمواد الغذائية الأساسية وإجراءات من شأنها تخفيف الضغط على موازنة السكان الأكثر عرضة لهذا الخطر حيث تم توزيع المواد الغذائية الطارئة بدعم من (ECHO) على العوائل الفقيرة من خلال برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية، ومثالا على ذلك المساعدات التي قدمتها (CISP) لصالح الصيادين في قطاع غزة، حيث وزعت عليهم سلال غذائية تشتمل على منتجات محليه مثل زيت الزيتون، ناهيك عن الفائدة الإضافية التي انعكست على الاقتصاد المحلي بشكل عام وعلى المزارعين الفقراء بشكل خاص. جاءت هذه المشاريع لتكمل المشاريع المماثلة الأخرى التي تدعمها وحدة الأمن الغذائي التابعة لمفوضية الاتحاد الأوربي مثل تحسين سبل الحصول على مياه الشرب وخدمات صحية جيدة للأسر الأكثر فقرا والتي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي أيضا.

منذ بداية الانتفاضة عام ٢٠٠٠ وحتى منتصف ٢٠٠٤ قدمت (ECHO) ١٤٨ مليون يورو على شكل مساعدات للأسر الأكثر فقرا في كل من الضفة الغربية وغزة وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة، وتعتبر المفوضية الأوربية من اكبر المانحين للفلسطينيين في مجال المساعدات الإنسانية.

العمل الأنساني حول العلم

ECHO هي مؤسسة تابعة للاتحاد الأوربي تقدم المساعدات الإنسانية. منذ عام ١٩٩٢ قامت ECHO بتنفيذ مشاريع إغاثة لملاين الضحايا سواءاً ضحايا الكوارث الطبيعية أو ضحايا الصراعات البشرية. ولقد تم توصيل هذه المساعدات مباشرة إلى الضحايا أنفسهم بغض النظر عن الجنس أو الدين أو المعتقدات السياسية. وتعمل ECHO مع المفوضية الأوربية بما فيها المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصليب الأحمر الدولي ومنظمات غير حكومية مثل (CISP).

تعتبرECHO من أكبر مصادر الدعم الإنساني في العالم حيث قدمت أكثر من ٦٠٠ مليون يورو عام ٢٠٠٣. المساعدات التي تقدمها ECHO بالإضافة إلى تلك التي يتم جمعها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي جعلت الاتحاد الأوربي أكبر المانحين في مجال المساعدات الإنسانية في العالم.

وقامت ECHO منذ تأسيسها بدعم مشاريع في أكثر من ١٠٠ بلد ، وتنفق الأموال على شراء البضائع والخدمات مثل الغذاء والملبس والمسكن واللوازم الطبية وإنشاء شبكات المياه والصرف الصحي وإعادة تعمير الأماكن المدمرة وإزالة الألغام، وتقوم ECHO كذلك بتمويل الاستعداد للكوارث ومشاريع تخفيف معاناة الأقاليم التي تتعرض للكوارث الطبيعية.

المؤسسة الدولية لتطوير المجتمع (CISP)

هي مؤسسة اوروبية غير حكومية تاسست سنة ١٩٨٢ نشطة في مجال التعاون الدولي، وقد ذكرت أهدافها "في إعلان النوايا" حيث تم التركيز على الأولويات التالية:

- الحقوق الأساسية: الأمن الغذائي ومكافحة الفقر والتمييز وتعزيز المصادر الطبيعية.
- الحقوق الأساسية الاخرى للفرد والمجتمعات المحلية مثل: التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية والعيش في بيئة صحية.
- دعم عمليات صنع السلام والتغلب على الأمور الطارئة المعقدة.

لقد كان ل (CISP) في مجال الطوارئ والمساعدات الأنسانية ولغاية الان الأولويات التالية:

توجية الاهتمام العالمي نحو تجمعات الاجئين والعائدين والمهجرين. وتقديم الخدمات الصحية والمساعدة على مواجهة الكوارث وإعادة بناء وتفعيل المؤسسات بعد حدوث كوارث طبيعية او صراعات.

تتبع (CISP) مجموعة من المعايير التي تتناسب مع استراجيتها والمعايير الميثودولوجية في تشكيل وتنفيذ برامجها الانسانية وبرامج إعادة التاهيل والتطوير المشتركة، الامر الذي عزز عمل مجموعة الاداريين وجميع العاملين في اوروبا والخارج الذين يقررون المشاريع وينفذوها ويتابعوا مراحل تقدمها.

